قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921

الأهداف والنتائج

د. بلقيس محمد جواد

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

يمر النظام السياسي في العراق في المرحلة الحالية بمرحلة انتقالية تاريخية تختلف عما سبق في الكثير من المفاصل السياسية والفكرية وفي مضامين العقد الاجتماعي.. هذا الظرف يقتضي منا المساهمة ليس في عملية التفسير لماهيات هذه الصيرورة المهمة فحسب.. بل تقضي الضرورة ، من الناحية المنهجية ، التوغل في التاريخ المعاصر لنشوء هذه الدولة والخوض في دراسة بدايات التكوين ومعرفة أسسها ضمن منهج تحليلي مقارن في بعض الأحيان والوقوف على بعض مفاصلها السياسية/ السيسيولوجية وكيف أثرت في البناء اللاحق للدولة ولمواقع أزمة التكوين لها.

خطوات بناء الدولة العراقية:

سيسيولوجيا.. كان القرن العشرين يمثل البداية الحقيقة للعراق الحديث حيث جرنا هذا القرن " في مبتداه من عالم الإمبراطورية المقدسة إلى عالم الدولة المركزية الحديثة، الدولة القومية، مفككا عالم الملل والنحل، عالم الرعايا، عالم الهوية القبلية (أيديولوجية القرابة) والأديان والطوائف (الجماعة المقدسة)المنقسمة، المتقابل (أهل عشور وأهل ذمة)، ومرسياً عالم الهويات الجديدة، العبرة، افتراضا، للأديان والمذاهب، والقبائل، مقوضا فكرة الرعية لتحل محلها فكرة المواطن المجرد. ولم نكد نلتمس طريقنا إلى هذا التبدل حتى جرنا القرن العشرين نفسه في منتهاه إلى الكونية التي تقصم وجود الدولة القومية قضماً، مجتمعا وثقافة..."(1). وبصورة أكثر تحديدا فإن الحقل الزمني منذ مطلع القرن المنصرم إلى النصف الأول منه، كان، عبر تراكماته الكمية المتنوعة، يمثل الحقبة التي ما زالت لحد الآن تؤثر في طبيعة التطور الاجتماعي في العراق و المنطقة برمتها، لدرجة لا يمكن النظر إلى هذه التاريخية السياسية وتفسير

تعرجاتها صعودا وهبوطا وفهم وتحليل النجاحات والإخفاقات دون العودة لهذا الحقل الزمني وما نما في أحشاءه من حوادث ووقائع وتشكل طبقات وفئات اجتماعية جديدة وأنظمة حكم حديثة، وما طرأ من تغيرات في القيم السيسيولوجية والفكرية والثقافية انعكست في الوجود الاجتماعي ومن ثم في الوعي بكل تجلياته.

وسياسيا .. ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى بات العراق تحت الانتداب البريطاني، وذلك بقرار من مؤتمر الحلفاء في "سان ريمو" 25/نيسان/1920، الذي قضى بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، أما سوريا ولبنان فأمست تحت الانتداب الفرنسي. هذا القرار ومضامينه السياسية سبب صدمة للعراقيين الذين كانوا يأملون بالاستقلال, ولما خاب أملهم به, بادروا بالدفاع عن حقوقهم المشروعة من خلال المطالبات السلمية والانتفاضات المسلحة التي عمت الكثير من مناطق العراق، كان خاتمتها ثورة العشرين التي انطلقت من الرميثة في"30/ حزيران/1920, إذ تضافرت جهود الكثير من الفئات الاجتماعية في الريف وبصورة رئيسية في المدينة (خاصة المدن الكبرى كبغداد) لإسقاط هذا القرار. وقد نجحوا نسبيا، كما نعتقد، في تحقيق ذلك عندما اجبروا سلطة الاحتلال الأول (1917–1932) على تبني فكرة الحكم غير المباشر للعراق، وكان من نتاج ذلك تأسيس الدولة العراقية المركزية الحديثة، حيث مثلت هذه الانتفاضة بمثابة العتلة المركزية لها. وكان من عواقب هذه الثورة المسلحة ونتائجها، أن استبدلت الحكومة البريطانية, بسبب خسائرها البشرية والمادية في ثورة العشرين, القائد العام (سير أي تي ولسن) المعروف بقسوته وشدته, بآخر هو (السير برسي كوكس) المتميز بمرونته ودبلوماسيته وإلمامه بشؤون العراق الداخلية. ورافق ذلك تعين مس (غيرترود بيل بوظيفة السكرتير الشرقي)، حيث كانت اليد اليمنى للمندوب السامي البريطاني، علما بأنها سبق وأن دخلت العراق منذ مطلع القرن العشرين ضمن مجموعة ضباط الاستخبارات البريطانية التي عملت في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم جاءت مع القوات البريطانية عام 1914, فعينت لأول مرة في البصرة بتأريخ 26/ 6 /1916, وبعدها انتقلت إلى بغداد مع دائرة المكتب السياسي في معية السير (برسي كوكس)

الذي كان آنذاك رئيسا للحكام السياسيين للحملة، وبقيت تقوم بمهمة خاصة في دائرة الشؤون العربية لحين تأسيس دائرة المندوب السامي البريطاني. وتدل الوقائع السياسية إلى أن مس بيل كان لها دور فاعل في تأريخ العراق السياسي وتكوين مؤسساته والمهم اختيار الشخوص لإدارة النظام الجديد حتى أطلق عليها صانعة العروش والملوك.

في بدء الاحتلال كان البريطانيون يديرون الحكم بصورة مباشرة على ما كان عليه في الهند، إذ تولوا بأنفسهم الإدارة العامة وتقسيمها إداريا ورسم الحدود لها وللبلد، ووضعوا مقومات الدولة وحددوا شكل السلطة ومضمونها وأنظمتها وضبط أوضاعها وانسياب أوامرها المركزية وتحديد نوعية الحكم وقاعدته الاجتماعية، بما في ذلك إقامة المؤسسات الإدارية والأمنية وسن القوانين المنظمة على وفق طبيعة رؤيتهم ومصالحهم وإستراتيجيتهم بعيدة المدى للعراق والمنطقة. وقد كانت مسؤولية إدارة الحكم المباشر مناطاً بوزارة الهند من خلال المندوب المدني، ووزارة الخارجية البريطانية في لندن لغاية تشكيل قسم الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات في شباط 1921. وفي أثناء "تواصل فتح واحتلال الأقاليم العراقية، كان يجري سن قانون إدارة بريطانية، فالإدارة المفروضة على العراق كانت بالكامل نتاج رجال معاون من مكتب الهند، وصممت على حد كبير على غرار الهيكلية الإمبراطورية البريطانية في الهند. وقد اعتمدت فلسفة هذه المجموعة على أفكار القرن التاسع عشر المعروفة (بعبء الرجل الأبيض) وهو نزوع للحكم المباشر وانعدام الثقة بقدرة العرب المحليين على الحكم الذاتي"(2). وقد نجم عن هذا الموقف ردود فعل مضادة من قبل العديد من الفئات الاجتماعية للمجتمع العراقي، كذلك لدى بعض مراكز القوى في الإدارة البريطانية في العراق، لا بل امتدت" واستمرت هذه المشكلة موضع جدل وخلاف داخل الحكومة البريطانية وبين السلطات العسكرية والسلطات السياسية في العراق.."(3). بمعنى آخر إن سلطات الاحتلال البريطاني في لندن كانت في حيرة من أمرها بين ضم العراق إلى إدارتها المباشرة أو حكمه بصورة غير مباشرة من خلال أهل البلاد.. وكليهما لا يعبران عن الاستقلال الحقيقي ولا تطلعات الشعب العراقي.

وبعد إخفاق ثورة العشرين في تحقيق غايتها الرئيسية المتمحورة حول الاستقلال التام، تغير موقف الحكومة البريطانية من مسألة كيف يحكم العراق.. هل بصورة مباشرة أم بصورة غير مباشرة؟ وفي البدء كانت الحكومة البريطانية قد تبنت رأي وزارة المستعمرات آنذاك التي كان يترأسها ونستون تشرشل، المحبذ هو وجماعته من حكومة الهند البريطانية من الأخذ بالحكم المباشر. لكن في النهاية حسمت الحكومة البريطانية في لندن الموقف وغيرت من رأيها، إذ وافقت على الرأي الثاني وهو الأخذ بالحكم غير المباشر. لقد كمن ، حسب اعتقادنا، وراء هذه الرؤية عدة أسباب أهما:

الأول: تضارب وجهات نظر السياسيين البريطانيين حول طبيعة ونوعية الحكم في العراق وسبب هذا الاختلاف يكمن في المواقف العملية للمركزين الرئيسيين اللذان يصنعان القرارات السياسية البريطانية في منطقة الشرق الأوسط عامةً والعراق خاصةً وهما:

1/ المدرسة الهندية التي كانت تؤمن بسياسة الحكم المباشر واستخدام الشدة والقوة, وأن يصبح العراق تابعا من توابع حكومة الهند البريطانية. كما كان قادة هذه المدرسة يدعون إلى تهنيد وتهويد العراق، ساندت هذا الاتجاه وزارة المستعمرات في لندن، كما ساندها الإداريون البريطانيون الذين ارتابوا من تشكيل حكومة عراقية(4).

2/ مدرسة القاهرة "أو المكتب العربي في القاهرة(5)", والتي كانت تدعو إلى الحكم غير المباشر بتشكيل حكومة وطنية تحت أشراف بريطانيا, لان استخدام القوة والفرض, برأيها يعني تفجير المنطقة والإضرار بالمصالح البريطانية. وهذه المدرسة تمثل رأي الاستخبارات البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية التي وضحت موقفها "أن هناك حلاً آخر هو التعاون مع العراقيين على أنشاء حكم وطني يضمن مصالح الطرفين"(6).

وكانت انتفاضات الشعب العراقي (خاصةً في الفرات الأوسط وتلعفر ومنطقة كردستان وغيرها) تقف بقوة وراء هذا الرأي, حيث اعتقدوا أنهم لا يستطيعون حكم العراق بصورة مباشرة ، إذ كان جميع العاملين في هذا المكتب هم بالأساس ضباط

في الاستخبارات البريطانية, بما فيهم مسس بيل، وهناك مدرسة ثالثة أقل تأثيراً تمثل وزارة الخارجية برئاسة "اللورد كرزن".

الثاني: اندلاع ثورة العشرين بقيادة شيوخ العشائر وعلماء الدين وبعض من قوى الارستقراطية القديمة في بعض المدن العراقية.

الثالث: ارتفاع التكاليف البشرية والمادية الناجمة عن الإدارة المباشرة للحكم واستتباب الأمن وكبت جماح العشائر المنتفضة وترسيخ قوام السلطة (7).

كل هذا منح مصداقية توقع مدرسة القاهرة، وعليه رشح "السير برسي كوكس" مندوبا على العراق, باعتباره من أبنائها حيث استطاع أن يسيطر على الأوضاع الداخلية, وعقد العزم على تأسيس حكومة عراقية تأخذ على عاتقها تأليف حكومة عراقية مؤقتة.

لقد كانت بريطانيا تخطط منذ القرن التاسع عشر لاحتلالها للعراق بغية تحقيق جملة من المصالح ذات البعدين الآني والمستقبلي، منها:

– تأمين الحماية للمصالح البريطانية في عموم المنطقة وبالأخص بعد اكتشاف النفط وازدياد أهميته في تسير أسطولها البحري.

– تطبيق الإستراتجية البريطانية في المنطقة والتحقيق المادي لوعد بلفور (1916).

– بناء دولة للعراق تجمع الولايات الثلاث بغداد, البصرة والموصل في كيان واحد.

– تثبيت الحدود لهذه الدولة الفتية, وتأمين الاعتراف الدولي لها.

– موقع ومكانة العراق الاستراتيجي وأهميته.

أستخدم البريطانيون في إدارة الشؤون العامة, بالإضافة إلى موظفيهم "بريطانيون وهنود" كخبراء ومستشارين، واستخدموا عراقيين أيضا من الذين سبق وان امتلكوا خبرة إدارية في عهد الإمبراطورية العثمانية سابقاً, كخطوة أولى لبناء المؤسسات الخدمية/الإدارية، من جانب, ومن جانب آخر انشغل المندوب السامي البريطاني بالتفكير في بنية النظام السياسي للدولة الجديدة التي أرادها أن تكون نموذجا من النظام السياسي البريطاني, دولة ملكية ديمقراطية, برلمانية, اقتصادها حر, من الناحية

الشكلية، يتعايش فيها التناقضات بين الجماعات والفئات الاجتماعية وتنافر في الرؤى والمصالح. لقد كانت "الدولة المركزية الشرقية الجديدة تختلف كلياً عن الدولة المركزية الأوربية التي قامت على وحدة السوق والإنتاج الصناعي، وهما قوة اللحمة المادية، مقرونة بقوى روحية تتمثل في الفكاك من السلطة فوق القومية للكنيسة، سواء بصيغة كنائس بديلة (بروتستانتية، كالفلينية...الخ)، أم بصورة فكر فلسفي وضعي عبر قوة التلاحم للقوميات المتميزة في أوربا. إن الدولة المركزية في منطقتنا في القرن التاسع عشر هي دولة مركزية مناقضة أو منافية للتجزؤ الإقطاعي، وهي تستند، في جانب منها، إلى قوة النزوع إلى الدولة المركزية الذي يضرب جذوره في التاريخ السحيق. وعليه فإن الدولة المركزية هنا نهضت من دون وجود الاقتصاد السلعي الرأسمالي والسوق الرأسمالية..."(8). وبمعنى آخر مثلت هذه الدولة محاكاة ساخرة لنمط الدولة– الأمة الديمقراطية الغربية، فهي لم تنشأ نتيجة الصيرورة الطبيعية للصراع الاجتماعي في افقه التاريخي قدر كونها زرعت بواسطة الانتداب ومسؤوليته السياسية، مما جعلها محكومة بأزمة شرعيتها الكيانية.

لقد تجسدت هذه الأفكار من خلال الدستور (القانون الأساسي) العراقي الأول الذي أقر عام 1925, والتي وضعت أفكاره الرئيسية بالأساس وزارة المستعمرات في لندن, واستقت أغلب مواده من الدساتير الأوربية, وجرى تنقيحه من قبل لجنة عراقية بريطانية قبل عرضه على البرلمان, بغية منحه كما لو إن العراقيين هم الذين وضعوا دستورهم, وهذا خلاف للواقع، ولأجل تحقيق ما صبت إليه بريطانية، سعت في البدء إلى تشكيل حكومة مؤقتة من العراقيين، قبيل تكوين الدولة العراقية متمثلة برئيس وزراء ووزراء حتى تُحقق أهدافها أعلاه. وقد أتبع المندوب السامي البريطاني في العراق الخطوة الأولى من خلال:

- الإعلان الرسمي لتأسيس الدولة، وتنصيب ملك على العراق.
- إجراء (انتخابات) لمجلس تأسيسي "برلمان" لسن دستور المملكة.
- إقرار المعاهدة العراقية/ البريطانية.

وقد تشكلت في 1920/10/25 أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة "عبد الرحمن النقيب/الكيلاني" الذي كان مرشحاً من بين عدة مرشحين لمنصب ملك العراق وكان منهم, على سبيل المثال لا الحصر "الأمير خزعل شيخ المحمرة, طالب النقيب, هادي باشا العمري ,خزعل ، حاكم نجد عبد العزيز ابن سعود، الأغا خان، والي بشت كوه الإيراني نوري الياسري, وسالم الخيون", وغيرهم ممن رشحهم المندوب السامي، حيث كانوا يدعون إلى نظام ملكي، لكن فاز بالنهاية مرشح مس بيل في أن ينصب فيصل بن الشريف حسين ملكا على العراق. وبعد ذلك بدأت الخطوات التالية لإنشاء الدولة بغية تحقيق المصالح البريطانية إذ "كان واضحاً أن تلك المصالح يمكن أن تتحقق بالنظام الملكي أو عن طريق أسرة معينة ترتبط مصالحها بالحكومة البريطانية أكثر مما يحفظها نظام جمهوري لا تؤتمن عما به الغد عندما يمارس الشعب حقوقه في السيادة ..."(9). إن رفض فكرة الجمهورية من قبل قوى الاحتلال كان احد أسبابه يخفي وراءه فكرة تولي عراقي لحكم العراق وليس دخيلاً، لكن ما يثير الاهتمام هو كيف أقام البريطانيون النظام السياسي الجديد بعد انهيار سلطة الدولة العثمانية؟ لقد كانت فكرة جلب فرد هو فيصل بن الحسين ليكون ملكاً على العراق. ولم تحظ هذه الخطة بشعبية على الصعيد المحلي لأن الأكراد والتركمان والشيعة والسنة والمسيحيين واليهود وسواهم ظلوا متمسكين باستقلاليتهم تمسكاً شديداً، وكانت لهم أفكار واضحة عن وضع الحكام المفروضين من الخارج. ولم يهتم البريطانيون بمثل هذه التفاصيل وحاولوا إسكات أي معارضة عن طريق التلاعب بنتيجة استفتاء شعبي طُرح فيه سؤال واحد فقط على الشعب العراقي (هل تقبل بفيصل ملكاً وزعيماً للعراق؟) ولم يُسمح في إعادة بأي سؤال آخر. وزيادةً على ذلك لم تكن سجلات الاقتراع موثقة، وكان البريطانيون وحدهم في موضع يسمح لهم بإدارة عملية التصويت، ولم تفاجئ نتيجة الاستفتاء أحداً إذ قرَّر 96% من الناخبين، لأسباب بقيت غامضة وغير معلنة، الموافقة على أن يصبح فيصل ملكاً على العراق"(10). وفي اعتقادنا كانت هناك دوافع عديدة وراء تنصيب الملك فيصل الأول، الذي لم ينتخب في الحقيقة بل نُصب

باستفتاء جماعي شكلي، لأنه مرشح بريطانيا، كما عبرت عن ذلك المس بيل. وقد كانت هناك دوافع عديدة تقف وراء هذا الاختيار كما أتصور، منها:

– الجوانب الشخصية والذاتية باعتباره أكثر الهاشميين دهاءً، ولما له من كرازمية بين الضباط العراقيين الذين خدموا معه وفي الوقت نفسه تعويض فيصل وعائلته عما خسره في سوريا بعد طرده منها من قبل الفرنسيين عام 1920

– باعتباره عنصر توازن في تلك المرحلة بين المكونات الاجتماعية العراقية:

– نظرا لكونه غريبا عن العراق لذا فإنه سيركز اعتماده على بريطانيا لضمان بقاءه في السلطة؛

– احتاجت بريطانيا صفته الروحية وانتسابه إلى الرسول محمد (ص)،

– العلاقة المصلحية التي نسجت بين بريطانيا وأسرته منذ عام 1916؛

– نظرا لرفض قوى الانتداب فكرة الإدارة المباشرة للعراق نتيجة تكاليفها المادية الباهظة وكان فيصل هو الشخصية الأكثر تلاءما لتولي السلطة ؛

– الاتفاق الذي تم بين فيصل، قبيل تنصيبه، وبين رئيس الوكالة اليهودية وايزمان على هامش مؤتمر فرساي ومن ثم توقيعهما في لندن في 1919/1/3على اتفاق أعطى فيصل بموجبه اعترافا ضمنيا باعترافه بتحقيق وعد بلفور(11)؛

– عداء فيصل الأول للبلشفية أحد عوامل التي استندت إليها الخارجية البريطانية لتفضيله على غيره ليكون سداً أمام الشيوعية في العراق والمنطقة؛ (12).

– ما قام به الضباط الشريفون من دعاية لفيصل وأبيه عندما أرسلوا للعراق لهذه الغاية.

بناء المؤسسة العسكرية العراقية :

استكمالاً لخطوات بناء الدولة العراقية, طرحت فكرة تأسيس الجيش العراقي في 1921/1/6، بمعنى أن فكرة التأسيس قد بدأت قبيل تشكيل الحكومة العراقية وفي ظل حكومة عبد الرحمن النقيب الثالثة، من قبل عدد قليل من الضباط (الشرفيين) كان عددهم حوالي300، الذين جاءوا مع الملك فيصل الأول من سوريا, والذين سبق وان التحقوا به فيما أطلق عليه "الثورة العربية" عام 1916 بقيادة والده الشريف حسين والتي كانت بريطانيا تقف ورائها لمحاربة الدولة العثمانية. لكن الصيرورة العملية لتأسيس الجيش العراقي قد بدأت بعد عدة أشهر من هذا التاريخ. لذا لم يؤسس الجيش العراقي في مطلع كانون ثاني، كما هو معروف حالياً، وإنما في حزيران من ذات العام وعندما تأسست وزارة الدفاع في حكومات النقيب الأولى إذ لم يكن الوزير جعفر العسكري يملك ما يدافع عنه ولا يدافع به، كما عبر عن ذلك فيلبي(13). تاريخياً كان عدد الضباط العراقيين العاملين في الجيش العثماني قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى في حدود 1000 ضابط موزعين في مختلف بقاع الإمبراطورية العثمانية، أما الذين التحقوا بالثورة العربية فقدر عددهم في حدود 300 ضابط. لقد أسست الأكاديمية العسكرية العراقية في بغداد في مطلع العشرينيات لتخريج ضباط جدد من الجيل الجديد على وفق أسس حديثة مقارنة بتلك التي كانت في الأكاديميات العثمانية. لقد كانت دوافع تأسيس الجيش مختلفة نسبياً بين الجانبين العراقي والبريطاني مما أدى إلى إن تكون محوراً مركزياً للصراع بين الطرفين أستمر لغاية منتصف الثلاثينيات. إذ كان يريد البريطانيون إن تنحصر مهمة الجيش, كقوة قمع داخلية أكثر منه قوة لحماية حدود الدولة وسيادتها. لقد تجسد هذا الصراع في بعض جوانبه في فكرة هل يكون التجنيد إجباريا أم تطوعياً؟ وقد طرحت هذه الإشكالية منذ نهاية عشرينيات القرن المنصرم. لقد نجح البريطانيون في إقرار تصوراتهم عن ماهية الجيش ومهماته لغاية عام 1935 بصدد فكرة التطوع، لكن بقيت ماهية النظريات العسكرية والأداء والأسلحة فقد كانت بريطانيا هي المؤثرة في رسمها وتوجيهها لغاية ثورة 14 تموز 1958.

ومن المسلم به وجود ظاهرة في الحياة السياسية العراقية منذ نشوء الدولة العراقية المعاصرة تمثلت في العلاقة غير العادية بين المؤسسة العسكرية والسلطات الحكومية. إذ يتدخل العسكر بصورة هائلة في الحياة السياسية، ويمكن رصد هذه الظاهرة أيضا في مختلف البلدان النامية، إذ كانت منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق عرضة للغزو العسكري إذ إن "معظم دوله قامت كنتيجة للفتوحات وكان للأعمال العسكرية دور كبير في معظم التغييرات التي طرأت على نظم هذه البلاد. والثقافة التقليدية للمنطقة مستمدة من دين يضفي على العسكرية هيبة وشرعية. كما أن الجهود التي بذلت لتحديث الثقافة التقليدية عززت، بشكل مباشر أو غير مباشر، الدور القائد للقوات المسلحة ورجالها"(14). وتأسيسا على ذلك لا يصح أن ننظر إلى الدور البارز للمؤسسة العسكرية (مخزن القوة) لدى دول الشرق الأوسط على أنه مخالف للنواميس التاريخية للنظم السياسية، بل أنه حالة طبيعية جدا، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه {نظرية الدور التاريخي أو المسلك الطبيعي} للضباط. إذ إننا نؤيد تلك الأطروحة التي تتمحور حول كون قوى الاحتلال الأول (1914–1932) قد أسست الدولة العراقية واستوردت ملكاً لها وسلمت المفاتيح الرئيسية للسلطة بيد ضباط الجيش وتحديدا (للضباط الشريفين) منهم. كما أن البنية الطبقية لمجتمعات هذه البلدان تفرز للجيش دوراً في الحياة الاقتصادية/الاجتماعية/السياسية، باعتباره أكبر قوة منظمة فيها. في الوقت نفسه فإن هذا الدور مشتق من خلال كما يقال سيسيولوجيا (الانتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة). بمعنى آخر أمست المؤسسة العسكرية "جيشاً للسلطة لا جيشاً للدولة فحسب وهي صورة قابلة لأن تُعاين أو تقرأ من زوايا ثلاث:
من الزاوية الاستعمالية – الوظيفية للجيش؛ ومن الزاوية الاستملاكية له؛ ثم من الزاوية التحويرية لنصابه في المجتمع الوطني"(15). إن هذا الدور المشتق لم يكن نتاج للضرورة التاريخية، بل مستنبط من:

" – قدرة تحكمهم بوسائل التغيير المادي؛

. وبالقوة المنظمة الرسمية الكبيرة؛

- وبالروابط التي نسجوها مع قوى الاحتلال الأجنبي؛(16).

وانطلاقاً من هذه الوضعية التاريخية نستطيع القول بقوة الموضوعية العلمية: إن المؤسسة العسكرية لعبت أدوارا مهمة في تاريخ العراق المعاصر ومن أهم مفاصله هو دورها في تأسيس الدولة المركزية وتوطيد كيانها وحماية وتأمين سريان مفعول قرارها المركزي، كذلك في تهيأت تكوين أنماط (التشكيلة) الاجتماعية وترسيخ بنيتها عبر إسهاماتها إما في:

" – تهيئة ظروف التشكيل؛

- أو/و في تحقيق التغيرات الجذرية، كالإسهام في بسط نفوذ السلطة المركزية وضبط العشائر المتشظية وقمع الحركات الفلاحية المنتفضة ضد تغيير الشكل الحقوقي لملكية الأرض وتكوين العلاقات شبه الإقطاعية؛
- تنشيط العلاقات السلعية النقدية الرأسمالية؛
- إحداث تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي كتغيير الملكية وتأسيس الجمهورية؛
- تغيير مجريات النظام كانقلاب شباط 1963 وغيرها... (17)

وعلى ضوء ذلك واستنباطاً من تاريخية المؤسسة العسكرية في العراق المعاصر، يمكننا القول على أن التغييرات الجذرية الحاملة بمضامين التغيير الاجتماعي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المؤسسة العسكرية، أما الانتفاضات الشعبية فهي تمثل عوامل إنضاج لعملية التغيير ذاتها. وفي الوقت نفسه إن الإقرار بالاستنتاج أعلاه والمستنبط من تاريخ السلطة في العراق، لا يعني البتة إن الانقلابات العسكرية ضرورة حتمية واتجاها يفرض نفسه على السلطة السياسية.

ويمكننا النظر من زاوية ثانية إلى ما لعبه ضباط المؤسسة العسكرية من دور من خلال تحليل الخلفية المهنية للزعماء السياسيين العراقيين للمرحلة الملكية (1920– 1958) حيث يتضح من جدول الدكتورة فيبي مار، أن ذوي المهنة العسكرية كانوا يمثلون أعلى نسبة مئوية من بين نخبة الحكم الملكية، إذ كانت نسبتهم في حدود 20% من صناع القرار في تلك المرحلة.(18) وقد ركزوا مصادر قوتهم في وزارات القوة (السيادية– وهي الدفاع والخارجية والمالية والداخلية آنذاك) مما ضاعف

من مراكزهم السياسية المنظورة . ويمكن رصد هذه الظاهرة أيضا من خلال تحليل بنية تشكل السلطة التنفيذية (رئاسة الوزارة)، حيث يتضح أنه خلال المرحلة الملكية (1921–1958) قد تشكلت 58 وزارة "تسنم وتعاقب على رئاسة الوزارة 23 شخصاً، كان منهم 15 شخصاً من ذوي الأصول العسكرية، أي نسبته أكثر بقليل من 65%. في حين لم يترأس الوزارة من ذوي الأصول المدنية سوى 8 أشخاص أي بنسبة أقل بقليل من 35%"(19). وبعد هذه الخطوات الإستراتجية, برزت المؤسسة العسكرية بقوة في الحياة السياسية ، منذ مطلع الثلاثينيات من القرن المنصرم، وأصبحت تمثل أحدى أهم مراكز القوة في العراق ليس في المرحلة الملكية فحسب، بل إلى غاية 2003. لقد كانت نخب الحكم آنذاك غالباً ما تستند إلى بعض قادة المؤسسة العسكرية لحمايتها ومصالحها وتهديد خصومهم. وكان أحد أسباب ذلك هو الاختلافات الفكرية والرؤى الفلسفية وتضارب المصالح بين نخب الحكم وتناقض التوجهات والأهداف لمكونات القاعدة الاجتماعية التي كان كل عنصر منها يتركز على تحقيق المصالح الذاتية للنخب, على حساب الهوية العراقية الوطنية والمصلحة العامة وكذلك بناء الدولة والبرنامجية المستقبلية. وكان تدخل العسكر في البدء يتم بصورة غير مباشرة وذلك بالتلويح بالقوة المادية من قبل بعض أعضاء النخبة الحاكمة. إما فيما بعد فقد تدخلت المؤسسة العسكرية بصورة مباشرة عبر الانقلابية العسكرية المستقاة من تجربتي تركيا وإيران, وهذا ما حدث في الانقلاب العسكري الأول في العالم العربي, وهو انقلاب (بكر صدقي عام 1936)، ثم تلته خمس انقلابات عسكرية مستترة, تمت ما بين أعوام 1937 –1941 والتي قام بها مجموعة العقداء الأربعة بالتحالف مع بعض الضباط الكبار وبعض أعضاء نخبة الحكم من السياسيين, ثم توجها انقلاب العقداء الأربعة في مايس عام 1941 الذي قاده كل من (صلاح الدين الصباغ, محمد فهمي سعيد, محمود سلمان وكامل شبيب)، وهذا ما يدلل عليه الجدول أدناه:

جدول رقم 1

جدول يوضح عدد الانقلابات العسكرية المكشوفة المستترة في الفترة 1936-1941

الانقلاب	القيادة	الهدف	النتيجة
أ-الانقلابات المكشوفة			
1936/10/29	بكر صدقي	الإطاحة بالحكومة والقيام بإصلاحات	نجاح نسبي
1937/8/11	أمين العمري وعزيز ياملكي	العودة للحكم القديم	النجاح
1941/5/1	العقداء الأربعة	محاربة بريطانيا وتغيير الحكم	الفشل
ب-الانقلابات المستترة			
1938/12/24	الزعماء السبعة*	تأييداً لنوري السعيد	النجاح
1939/8/5	الزعماء السبعة	تنصيب عبد الإله وصياً على العرش	النجاح
1939/2/21	العقداء الأربعة	تأييدا لنوري السعيد	النجاح
1941/2/1	العقداء الأربعة	حكومة قومية مدعومة عسكريا	النجاح

المصدر : إليعازر بعيري، ضباط الجيش، ص 243، مصدر سابق.

(*)الزعماء السبعة هم: العقداء الأربعة واللواء أمين العمري، اللواء حسين فوزي والعقيد عزيز ياملكي.

ولم تحقق تلك الانقلابات التي كانت مدعومة من قبل السياسيين المحورين ومؤسسة العرش إلا مزيداً من التدخل العسكري في السلطة السياسية من جانب, وكذلك جسدت الانقلابات صراع المصالح بين دول الحلفاء ودول المحور أبان الحرب العالمية الثانية1939/ 1945 من جانب آخر، وهي تعكس أيضاً الصراع بين نخب الحكم وهشاشة النظام السياسي برمته ومنظماته الدستورية. كما كان من نتائجها أن بدأ التفكير من قبل ضباط المؤسسة العسكرية بالتكتل المنظم والغائي ليس لتغيير بنية الحكم العليا قدر تغيير النظام الملكي برمته. فكان عام 1948 قد شهد أول تنظيم لظاهرة (الضباط الأحرار) التي توحدت كتلها في منتصف الخمسينيات وقادت فعل التغيير الجذري في 14 تموز 1958، وقد سبق وأن مهد لهذه الظاهرة قبل هذه التاريخ بروز تكتلات صغيرة ذات طابع فردي من قبل الضباط الصغار غالبا ما كانت تزول نتيجة عدم توفر ظروف النجاح(20).

دوافع بناء الدولة العراقية:

وفي ظل ظروف معقدة على المستوى الداخلي حيث انتهت ثورة العشرين، وحدث تحرك سياسي عام في عموم العراق بما فيها منطقة كردستان، وتأزم الوضع السياسي في عموم المنطقة التي بدأت في إعادة تشكيلها وتكوين كيانات وأنظمة حكم بعيداً عن رغبات سكانها الأصلين تنفيذاً لاتفاقية سايكس–بيكو التي عقدت بين فرنسا وبريطانيا لأجل تقاسم أقاليم الرجل المريض، وقيام السلطة السوفيتية بنشر بنود الاتفاقية، وكذلك انعقاد مؤتمر الصلح ومضامينه التي وفرت المناخ المناسب لأجل تبني الوسائل السياسية بدلاُ من الخيارات العسكرية. في مثل هذه الظروف تم ترشيح الملك فيصل الأول بن حسين شريف مكة, ملكاً على العراق في مؤتمر القاهرة في 1921/3/2 بعد مناقشات سرية جرت معه من قبل بريطانيا بعد طرده من سوريا من

قبل الفرنسيين, وقد فُرضت عليه التزامات يعمل على تحقيقها نذكرها بصورة مكثفة في:

1. الحفاظ على المصالح البريطانية .

2. تطبيق الاتفاق بينه وبين رئيس الوكالة اليهودية (وايزمان) حول عدم معارضته أنشاء وطن لليهود في فلسطين. إن هذا الاتفاق تم على هامش مؤتمر "فرساي", وتم توقيعه في لندن في 1919/1/3. ولأجل تنفيذ قرار مؤتمر القاهرة لتعين الملك فيصل على العراق, وإضفاء الشرعية الوطنية عليه والنظام, أجريَ استفتاء في العراق عام 1921 أطلق عليه د. علي الوردي مقولة { طبخة الملكية} حيث تمت بموجبها تتويج الملك بشكل رسمي. ويرصد بهذا الصدد د. حنا بطاطو، موضوعياً من أن الملكية الهاشمية كانت في الواقع من صنع قوى الاحتلال الانكليزي، وكانت خلال العقدين الأولين من عمر تأسيسها مفعمة بروحية متناقضة أساسا لروحيتهم" نظراً للتداخل الحميم الذي كان قائما في البداية بين مصالح الأسرة الهاشمية ومصير حركة العروبة الجامعة، فإن التوجه العفوي الأساسي لهذه الملكية في المرحلة 1921– 1939 كان باتجاه الذهاب إلى المدى الممكن في ظروف تبعيتها للإنكليز، في عملية بناءا لأمة–الدولة في العراق"(21) من جهة، ومن جهة ثانية كان الملك فيصل الأول يعلم بأن هناك ثلاثة اتجاهات حول طبيعة نظام الحكم المزمع تكوينه في العراق وقد تمثلت في:

- أن يؤسس حكم ملكي برئاسة أحد أنجال الشريف حسين؛
- "يتمنى أن يكون الرئيس لنظام الحكم الملكي في العراق أحد أفراد بني عثمان وهؤلاء كانوا من أصل تركي أو من بقايا الموظفين في الحكومات العثمانية؛
- أما الاتجاه الثالث فكان يرى أن يكون نظام الحكم جمهوري... (22) "

لقد أثار ترشيح ومن ثم تعين الملك فيصل الأول ملكاً على العراق ردة فعل لدى العديد من الشخصيات السياسية المحورية آنذاك منهم على سبيل المثال "عبد الرحمن النقيب/الكيلاني" الذي وصُف في البدء كمعارض لهذا القرار, سانده كل من

"طالب النقيب, نقيب أشراف البصرة" الذي كان هو الآخر مرشحاً من قبل المندوب السامي "برسي كوكس", كوريث بعد الكيلاني, كما كان أيضاً الشخصية القوية ذات الكارزما العالية آنذاك توفيق الخالدي مرشحاً لهذا المنصب. وفي ذلك الوقت تم رفع لأول مرة شعار (العراق للعراقيين), تعبيراً عن معارضتهم لتعين ملكاً غير عراقي, لكنهم تماشوا مع الإستراتجية البريطانية فيما بعد. كما كان هذا الشعار تحدياً للحكومة البريطانية في العراق عندما بدأت تستقدم جمهرة كبيرة من الهنود في الدولة العراقية. وساند هذا الشعار العديد من الضباط الشرفيين نتيجة لما لاقوه من معارضة في سوريا عندما رفعوا شعار(سوريا للسوريين) أثناء حكم فيصل الأول قبيل طرده من قبل الفرنسيين. وفي الجانب الآخر، وبعد أن فرغت قوى الاحتلال من تأسيس الدولة العراقية واختيار الملك عملت على "إضفاء الشرعية على وجودها عبر سلسلة من الاتفاقيات والتعهدات، تمكنت من تبديل أوضاع الاحتلال والانتداب إلى وضع يضفي الشرعية على وجودها العسكري في العراق ويحفظ مصالحها السياسية والاقتصادية. وتكمن أهمية تلك الاتفاقيات والمعاهدات في أنها خلقت وضعاً سياسياً جديداً أحدث تغيرات عميقة في جميع أوجه الحياة في العراق، إذ أنها استحدثت إجراءات سياسية وإدارية جديدة أدت فيما بعد إلى خلق نظام جديد من الولاءات والانتماءات. وقد جسدت معاهدة 1922 الإستراتيجية البريطانية الهادفة إلى جعل العراقيين يسددون ثمن حكم بريطانيا لهم في ظل اعتبار المعاهدة نفسها شهادة ميلاد الدولة العراقية الجديدة دون السماح لأي نص لاحق ينقضها بما في ذلك القانون الأساسي"(23). لقد كان هذا التأسيس بمثابة النقيض لما كان قائماً قبل الحرب العالمية الأولى من حيث الماهية والشكل، وكان بمثابة نقلة نوعية تأسست على أنقاض المجتمع الزراعي المنغلق وقاعدته الاجتماعية العشائرية المتشظية في الريف وتخلف في قوى الإنتاج الاجتماعي في المدينة، كما كان لهذا الارتقاء تأثير عميق في تطور الوعي الاجتماعي بكل تجلياته السياسية لدى عامة العراقيين. وترعرع حركة سياسية ذات جذور شعبية عراقية المنطلق ترأس بعض أجنحتها قادة سياسيون من أمثال الزعيم الوطني محمد جعفر أبو التمن ساندته فئة اجتماعية مثقفة نشرت مقولات ومفاهيم

جديدة في رحم المجتمع من قبيل (الديمقراطية، حرية الرأي، الاشتراكية، الجمهورية، الملكية، الانتخابات، الدستور، البرلمان...الخ)، تمثلت بالرواد الأوائل للفكر الاشتراكي (جماعة حسين الرحال)(24).

تم تتُويج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق في 1921/8/23 لدولة ملكية/ دستورية/ ديمقراطية/ نيابية/ مقيدة من الناحية الشكلية. لكن لم تكن الدولة الجديدة قادرة على تحقيق السمة التي اتصفت بها دستورياً وهي الديمقراطية البرلمانية. لان الديمقراطية تحتاج إلى ديمقراطيين, يمتلكون العقلية والثقافة الديمقراطية. بسبب الطبيعة الناجمة عن تخلف العلاقات الاجتماعية من جانب, ولكون هذه الأفكار لم تكن نتاج للصراع الاجتماعي الداخلي في العراق , قدر كونها فرضت عليهم من فوق من جانب آخر، هذه السمة (الديمقراطية) لم تتصف بها الشخصيات السياسية الحاكمة التي تولت إدارة الدولة الجديدة. إن الديمقراطية كمنهج وآلية حكم, كانت مفروضة على النخبة العراقية الحاكمة التي لم تستوعبها, ولم تتماش مع الواقع المادي نتيجة خرقها وتجاهلها من قبل ذات النخبة من جهة وبسبب هشاشة الوضع الاجتماعي للطبقات الحديثة وغياب الطبقة الوسطى على وجه التحديد من جهة ثانية وتخلف القاعدة الاجتماعية للحكم من جهة ثالثة، حيث مثلت هذه النخبة القوى القديمة والارستقراطية التقليدية والدينية وزعماء العشائر.

القاعدة الاجتماعية للقوى الحاكمة:

لقد تكونت الدولة العراقية في ظروف داخلية ودولية متأبية ومتشابكة على كافة الأصعدة وفي منعطف تاريخي ألقى بثقله على مجمل التطورات السياسية اللاحقة وإلى هذه اللحظة سوى فيما يتعلق بالتكوينات الاجتماعية والأنماط الاقتصادية والبنى الفوقية والتحية لها وعلى الصعيد السياسي ومضامين العقد الاجتماعي بين الدولة الوليدة والمكونات الأساسية للمجتمع وكذلك القوى الطبقية التي كونت القاعدة الاجتماعية لنظام الحكم. لذا يمكننا الوصول إلى استنتاج جوهري مفاده أن مطلع القرن المنصرم كانت بمثابة الحاضنة الطبيعية والحقل الزمني الذي تولدت فيه

التكوينات الاجتماعية والفكرية الحديثة. وهكذا انتقل العراق من نظم ثقافية أسطورية (ميثولوجية) شفاهية إلى نظم جديدة من حيث المعرفة الوضعية والكلمة المطبوعة، ومن حيث العلاقات الاجتماعية الطبقية في الوقت نفسه خلق هذا التحول الكثير من التوترات والاحتدامات والصراعات داخل البنية الاجتماعية العامة ولذات الفرد والمجموعة، أنتجت مجتمع ذات اندماج اجتماعي ضعيف. بمعنى آخر إن ولادة الدولة العراقية الحديثة قد تم على يد المراكز الرأسمالية الغربية (بريطانيا تحديداً) وكانت تحمل في ثناياها أزمتها البنيوية المستمدة من واقع التشظي الاجتماعي والتخلف العام وذلك الإرث العثماني الاستعماري الثقيل. وعليه نؤكد ما توصل إليه الدكتور عامر حسن فياض من أن بداية القرن العشرين كانت "من أخصب مراحل التطور الفكري في العراق. تلك الأعوام الحبلى بالآراء والأفكار التي وضع خلالها الأساس الفكري السياسي/الاجتماعي في العراق الحديث. وبالنسبة للباحث في تطور العراق الفكري يجد أن هذه الفترة التكوينية (Formative Period) تقدم مصادر وأصول أغلب الأفكار التي ذاعت وانتشرت في الأعوام التالية"(25). لقد استندت الدولة العراقية عند انبثاقها "على ثلاثة عناصر أساسية اندمجت مكوناتها الرئيسية في كُلٍّ موحد لتمثل قاعدة الحكم الجديد المنطلق نحو مركزة ذاته رغم التناقضات الكامنة بين مفردات كل عنصر من هذه العناصر من جهة؛ وبين هذه العناصر ككل من جهة ثانية؛ وللمحدودية التاريخية لأفق تطور بعض هذه العناصر من جهة ثالثة؛ ولاختلاف وأهمية دور كل عنصر في سياق توطيد الحكم وإعادة إنتاج قاعدته الاجتماعية على وفق منطق تطوره داخلي من جهة رابعة ؛ وطموح كل عنصر منها، منفرداً لتوطيد مكانته على حساب العناصر الأخرى من جهة خامسة، وهذه العناصر هي:

1- قوى الاحتلال الأجنبي والكادر الإداري المرافق له؛

2- القوى الاجتماعية المحلية المتكونة من:

- المدينية: وتتمثل بالأشراف والعائلات الارستقراطية القديمة والتجار والملاكين،

- الريفية: وتتمثل بمجموعة القبائل والعشائر والكبيرة خاصة منها، ومنظومة قيمها,
- الدينية: الإسلامية(السنية) واليهودية خاصةً.

3- الإرث المعنوي للملك المعين ومجموعة الضباط العراقيين في الجيش العثماني... (26)".

كان هذا التكوين الاجتماعي في طور التكوين وفئاته غير متبلورة وغير ثابتة، أي بمعنى أنها طبقات لذاتها تتلاءم والمجتمع ما قبل الرأسمالية ولم تتحول آنذاك إلى طبقات في ذاتها لانعدام إمكانية الارتقاء بالظروف الموضوعية والذاتية لتطورها الداخلي حسب وخاصةً لانغلاق لأفق بعضها، في حين تطور البعض الآخر، ولو بصورة مشوه، ذات رؤية فلسفية واحدة ومصالح مشتركة كطبقة الإقطاعيين. وعند تحليلنا لهذه التركيبة رأينا أنها متناشزة من جهة؛ وتمثل أيديولوجيات متضاربة بل متناقضة من جهة ثانية، لكن سيطرتها على جهاز الدولة في ظروف مجتمع مفكك البنية نسبيا جعلها إن تسير هذا الجهاز لخدمة مصالحها مما وضعها في حالة نقيضه مع المجتمع وتحاول القضاء على كل ما يعارض فرض هيمنتها وتصوراتها ويشكل منافسا لسطوتها، وفي الوقت نفسه أفرزت هذه التشكيلة مجموعة من الساسة ونخبة الحكم وزعت كما بالجدول التالي:

جدول رقم 2

جدول يوضح الخلفية المهنية للزعماء السياسيين العراقيين للمرحلة 1920-1958

المهنة الأولى	العرب السنة	العرب الشيعة	الأكراد	آخرون	إجمالي المهنة	النسبة المئوية للساسة
الجيش	25	صفر	10	صفر	35	19.7
الخدمة المدنية	18	9	1	صفر	28	15.7
القانونية	20	9	4	صفر	33	18.7
الحرفية	15	11	1	3	30	16.9
التجارية	4	6	صفر	1	11	6.2
الزراعية	5	8	2	صفر	15	8.4
زعيم عشائري وديني	7	10	4	صفر	21	11.8
سياسي	3	1	1	صفر	5	2.8
الإجمالي	97	54	23	4	178	100.00

المصدر: د. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر – العهد الملكي، ص228، مصدر سابق.

ملاحظة المؤلفة: مشمول بالعينة: الملك وولي العهد، بعض الزعماء العشائريين، ضباط الجيش الذين لعبوا دورا مهما في صناعة القرار.

من هذا الجدول يتضح دور العسكر في لعب صناعة القرار المركزي للدولة العراقية في الحقبة الملكية، حيث بلغت نسبتهم ما يقارب من 19.7% من صناع القرار وهي أعلى نسبة مقارنة بالمهن الأخرى يناظرها، بصورة معكوسة، ذوي المهن السياسية حيث بلغت نسبتهم أقل من 3% من مجمل صناع القرار. بالمقابل من ذلك لعب ذوي المهن التقليدية (حرفيين، تجاريين،زراعيين وعشائريين ودينيين) ما نسبته 45.3% من صناع القرار في المرحلة الملكية. واحتلت الفئات المدينية (القانونيين والخدمة المدنية)، ذوي المهن الحديثة دورا متصاعد، إذ بلغت نسبتهم من صناع القرار ما يقارب 34.4%. وهذا مرتبط بصورة تصاعدية مع تطور مؤسسات الدولة والتوسع فيها باعتبارها الحاضنة الطبيعية للطبقة الوسطى وتطورها، والتي احتلت موقعا في تركيبة المجتمع منذ الطفرة النفطية الأولى في خمسينيات القرن المنصرم، حيث نمت المداخل الريعية في قطاع النفط وتأسيس مجلس الأعمار والتوسع في السوق والبدء بإنشاء الصناعات الكبيرة والمتوسطة والتوسع في نشاط قطاع الخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

إن تباطؤ نمو الطبقة الوسطى قد أثر سلبياً وبدرجة كبيرة على الصيرورات الاجتماعية/الاقتصادية والسياسية في أفقها التنموي طالما لهذه الطبقة دور تاريخي ذو أهمية أساسية، وهذا مشتق من طبيعتها الانتقالية ومن تمثيلها لمصالح فئات طبقية مختلفة. وهذا الدور سيكون أكثر أهمية في البلدان النامية نتيجة لتعددية الأنماط الاقتصادية التي تتعايش فيها علاقات حتى ما قبل الرأسمالية، وعدم تبلور الطبقات الحديثة وبالأخص الطبقتين البرجوازية الوطنية والعاملة. لذا تلعب الطبقة الوسطى بمختلف فئاتها دوراً مركزياً وثورياً في الكثير من الأحيان في تحقيق أي مشروع أو نهضة تنموية وخاصةً تلك ذات المنحنيات العقلية اللبرالية بصيغتها البرلمانية. وهذه الطبقة هي بمثابة العتلة الأساسية لمثل هذه المشاريع باعتبارها العقل المدبر في

تحديد البرنامجية المستقبلية بالتوأمة مع طبيعة الظروف الحسية واتجاهاتها والقوى المشاركة في تنفيذها. إن رصد النمو الكمي لهذه الطبقة في المرحلة الملكية كان تصاعدياً، لكن لم يكن يرافقه نموا في موقع القرار المركزي للدولة، وهي الحاضنة الطبيعية لها، ولا في تأثيرها الاجتماعي/السياسي في السلطة، ولذلك لم تستطع النخب الملكية في إدراك أهمية هذه الطبقة ولا في خطورة دورها، كما أن نشوء هذه الطبقة المشوه المستنبط من التكوين غير السليم لنشوء الدولة هو الآخر ساهم في كبح حراكها الاجتماعي وفي إعاقة رؤيتها الوطنية وتعسر ولادة منظماتها المشتقة (كمنظمات المجتمع المدني)، وبالتالي تعسر بنية فكرية تعبر عن المصالح لحواملها الاجتماعية. وقد كان عقد الثلاثينيات المحطة الكبرى لهذا الصراع، لكن بعد فشل حركة مايس1941، اتفقت هذه النخبة على عدم إشراك الجيش في مثل هذه الصراعات، نظرا لخطورته ليس على أعضاء النخبة فحسب بل النظام برمته، وفي الوقت نفسه كان هناك صراعا بين النخبة الحاكمة والقوى الوطنية المعارضة العلنية منها والسرية. لقد لوحظ أن المكونات الاجتماعية للحكم ونخبتها السياسية قد دخلت، كما ذكرنا، في صراع حاد، بعضه كان كيدياً كما كان في بعض جوانبه عنيفاً، وقد استخدمت النخبة الحاكمة المؤسسة العسكرية وإشراكها في هذا الصراع، وكذلك استخدم بعضهم الأخر مؤسسة العشيرة حيث حدثت الكثير من التمردات خاصةً في الفرات الأوسط ساهم في تأجيجها مسألة الانتقال من مجتمع يعتمد على التنظيم والقيم العشائرية إلى مجتمع جديد يعتمد على الاقتصاد الزراعي المستقر. إذ رافق هذه العملية من التغييرات تبدل وظيفة شيخ العشيرة عندما كان الاستغلال للأرض يتم بصورة جماعية، إذ كانت "وظيفة الشيخ الرئيسية ذات طابع عسكري، فهو يحمي العشيرة من جيرانها ومن حكومة مركزية ضارية"(27)، في حين تبدلت هذه الوظيفة بعد تحويل ملكية الأرض إلى ملكية خاصة لشيخ العشيرة، وكذلك بعد أن قويت المؤسسة العسكرية وقوى الأمن الداخلي، وتسلمت الدولة هذه المسؤولية، وأصبحت المدينة هي التي تسيطر على الأرياف والحد من استقلال العشائر وقللت من نفوذهم

في مجلس النواب، حتى بات الشيخ ممثلا أو وكيلا للحكومة بل أصبح هو يعتمد على الحكومة لكبح انتفاضات الفلاحين.

وتأسيساً على كل ما ذكر فإن قيام الدولة المركزية، بغض النظر عن مدى نجاحاتها، وتنظيم مؤسساتها الدستورية، قد ساهمت في تحقيق جملة من النتائج لشكل ومضمون الظاهرة السياسية للدولة العراقية وسريان مفعول قانونها المركزي وقد خدم في كل من:

أولا: إلى حد ما الشعب العراقي في ممارسة حقه السياسي ولو بشكل بسيط ومتواضع، لأن شكليات الديمقراطية كمنهجية حكم تستوجب منح فسحة من الحريات في التعبير عن الأفكار, والحق في الممارسة السياسية المضمونة دستورياً عبر كل وسائل التعبير المتاحة. إذ كانت مثل هذه الممارسات عند نقدها للظواهر غير الديمقراطية والمنافية للدستور المقرر, تتعرض إلى المسائلة القانونية في كثير من الأحيان بما فيها سحب التصاريح بل والسجن للقوى المنادية للحرية.

ثانياً: إن الممارسات الديمقراطية المفروضة على النخبة, فيما بعد, خدمتهم في تحقيق مأربهم الشخصية, حيث كانت الوسيلة التي من خلالها يتسلقون إلى السلطة السياسية, ويكتسبون مصادر القوة من خلال عدة مصادر منها على وجه التحديد, عبر الخطاب السياسي الجماهيري التعبوي والتحريضي, وعمليات التزوير للانتخابات, حيث رصد ذلك بشكل جلي بعد أحداث ثورة العشرين التي دخلت كمتغير في الإستراتجية السياسية البريطانية المقررة لحكم العراق, كما تطرقنا إلى ذلك سابقاً، والذي سيدار من قبل العراقيين أنفسهم مستقبلاً, لكن تحت إشراف المندوب السامي البريطاني، ولتحقيق ذلك تطلب تشكيل حكومة عراقية, تنتهج الخطوات التي رسمتها ألإستراتجية البريطانية لمستقبل العراق.

ومن الجدير بالذكر التأكيد على حقيقة أن اغلب النظم الملكية بدأت بالتكوين في دول الشرق الأوسط عامة والمشرق العربي بصورة خاصة، في مطلع القرن المنصرم، على أنقاض الإمبراطورية العثمانية (الرجل المريض).

محصلة بناء الدولة :

لقد تشكلت الحكومات العراقية بالتتابع, وكل حكومة حققت ما أراده الاحتلال على وفق ما هو مطلوب منها، أو بمعنى آخر توافقت سياسات هذه الحكومات الملكية مع الرؤية البريطانية سواءً مع سلطة الاحتلال الأول أو بعد تحقيق الاستقلال السياسي الشكلي. وقد تولى رئاسة الوزراء العديد من الشخصيات السياسية مثل: عبد الرحمن النقيب/الكيلاني, عبد المحسن السعدون, توفيق السويدي, جعفر العسكري, جميل المدفعي، ونوري السعيد الذي ألف 14 وزارة في العهد الملكي, وتسنم أكثر من 47 منصباً وزارياً سياديا, كالخارجية أو/و الدفاع. لقد ركزت النخبة الحاكمة السلطة والقرار بيدها وحصرتها بصورة مركزة، إذ تشكلت "طوال الحكم الملكي 58 وزارة، احتوت على 778 منصباُ وزارياً تناوب على احتلالها 166 شخصاً فقط"(28)، فكان المعدل العام للمرات التي استوزر فيها عضو النخبة قد بلغ في حدود 4,7 مرة. أما بصدد عدد مرات تسنم منصب رئيس الوزراء لذات الفترة فيوضحها الجدول التالي:

جدول تكراري يوضح عدد مرات تسنم منصب رئيس الوزراء في المدة 1921–1958

عدد مرات تسنم المنصب	عدد رؤساء الوزارة	مجموع المناصب
1	11	11
2	6	12
3	2	6
4	2	8
5	–	–
6	–	–
7	1	7
8 فأكثر	1	14

المصدر: عقيل الناصري، الجيش والسلطة، مصدر سابق، ص394.

وكانت فترة العقدين الأولين من أكثر السنوات أهمية في النظام السياسي العراقي، إذ حققت الدولة العراقية ونظامها السياسي الليبرالي جملة من الأهداف التي أثرت في مجمل النظام ليس الملكي فحسب بل حتى الوقت الحاضر منها ما يلي:

1. توقيع المعاهدة العراقية البريطانية عام 1930 في وزارة نوري السعيد الأولى.
2. إنهاء الانتداب على العراق عام 1932.
3. استقلال العراق "شكلياً" ودخوله عصبة الأمم عام 1932.
4. إقامة نظام دستوري شكلي عجز عن تحقيق التداول السلمي للسلطة بين القوى الاجتماعية.

وكان من الأسباب الأساسية في عدم تحقيق المملكة العراقية لذاتها وبرامجها هو حالة أللا ود، بل التناقض في المصالح والرؤى التي كانت قائمة بين دول الجوار كافة من جانب، ومن جانب آخر نؤكد ثانية أن الدور الرئيسي في رسم سياسة العراق الخارجية والداخلية كان من مهام دولة الانتداب في البدء ومن ثم الدول والمراكز الرأسمالية الكبرى (وبالتحديد بريطانيا والولايات المتحدة). وهناك فكرة مؤداها أن القرارات الحاسمة في دول منطقة الشرق الأوسط عامةً لا تتخذ إلا من قبل الدول الكبرى خارج المنطقة. وحول علاقة النخبة الحاكمة ببريطانيا، أجاب الملك فيصل الأول عن هذا الموضوع حين سأله الصحفي السوري "أمين الريحاني" بالقول "بأن العراقيين يتهمونك بموالاتك للانكليز, أجاب الملك فيصل (ومن لي غير الانكليز أمين؟ إن بلادي محاطة بجيران طامعين بها, فتركيا من الشمال تطالب بولاية الموصل, والأكراد من الشرق متمردون على الدولة, وشاه إيران يحرض الشيعة ضد وجودي في البلاد بدافع ديني, والوهابيون مستمرون في غاراتهم على جنوب العراق, ويعملون على تقويض حكم والدي في الحجاز, ومن الغرب القوات الفرنسية التي أخرجتني من عرش سوريا وتعمل على تقويض حكمي في العراق فمن لي يا أمين غير الانكليز يحميني؟)(29).

وبرزت في عهد" الديمقراطية" الملكية مشاكل عديدة تمحورت في الحقوق "الطبيعية والمكتسبة" للتكوينات والأقليات الاجتماعية التي يزخر فيها الطيف العراقي، لكنها قمعت بقوة العسكر, كالحركة الكردية التي كانت تطالب بالحكم الذاتي على وفق معاهدة (سيفر)، والمشكلة الأشورية 1933 التي كانت هي الأخرى تتطلع إلى الحصول على حقوقها التي وعدت بريطانيا بها لهم. وكان من بين هذه المشاكل إخفاق حكومات المرحلة الملكية في تجسيد مشاركة الأطياف الاجتماعية في السلطة السياسية, حيث تم استبعاد قوى اجتماعية من المشاركة مثل: الشيعة, المسيحيون , التركمان, الصابئة وغيرهم. وعليه كان العقد الاجتماعي بين الدولة والمكونات الاجتماعية ناقصاً لم يعبر عن مضامين هذه المكونات مما كان أحد أهم بؤر التوتر الاجتماعي. كما أن النظام قد أخفق في بناء نظام انتخابي حقيقي من حيث الشكل والمضمون، حيث يلاحظ الباحث أن التزوير كان المرافق (الأمين) لكل الانتخابات التي جرت في العراق الملكي، لا بل حتى عملية الاستفتاء الشكلي (لاستيراد) الملك شابها التزوير الكامل باعترافهم هم. كما وبقوة الموضوعية التاريخية يمكننا الإشارة إلى أن ولا دورة واحدة من دورات مجلس النواب الستة عشر استطاعت إن تكمل دورتها النيابية كاملةً (48 شهرا)، باستثناء دورة واحدة، وهي الدورة التاسعة، التي أقالت الوصي من مسؤولية ولي العهد وتنصيب غيره، وهي نفسها التي أعادته إلى ولاية العهد، أما بقية الدورات فقد تراوحت مددها بين شهرين إلى 42 شهراً، لا بل أن الدورة الرابعة عشر استمرت لمدة يوم واحد. وبالمقابل وبخط متوازي, كان للديمقراطية أثر واضح في نهوض وعي سياسي عراقي, تجسد بنمو الطبقة الوسطى وتكوين الأحزاب السياسية منها الهيكلية والجماهيرية التي كان لها الدور الفاعل في تثوير النشاط وإيقاظ الوعي الاجتماعي في تجلياته السياسية والحقوقية والدينية داخل المجتمع العراقي، منها على سبيل المثال: الحزب الوطني العراقي "برئاسة محمد جعفر أبو التمن", وجماعة الأهالي التي تبلورت لاحقاً في الحزب الوطني الديمقراطي, والمجاميع الماركسية في بغداد والناصرية التي توحدت وأسست لاحقاً (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار 1934) والتي غيرت اسمها بعد سنة إلى الحزب الشيوعي العراقي,

والحركات القومية التي تبلورت في عدة أحزاب وحركات في البدء ومن ثم في حزب الاستقلال وشاركها منذ بداية الخمسينيات حزب البعث. كما برزت شخصيات سياسية مستقلة ساهمت هي الأخرى في بلورة ونشر الوعي الاجتماعي المتقدم من أمثال: عبدالفتاح إبراهيم, محمد مهدي الجواهري, إبراهيم كبة, كامل قزانجي، مصطفى علي، وغيرهم. وتبلور هذا الوعي وتناغم مع الواقع الاجتماعي الاقتصادي السيئ الذي كان يئن تحته المجتمع العراقي, وخاصةً طبقاته الاجتماعية الدنيا والمتوسطة وفئات واسعة من الطبقة الوسطى والذي جسده الطبيعة الاجتماعية للنظام السياسي "شبه الإقطاعي الكومبرادوري" والذي كان من نتائجه اتساع قاعدة الفقراء نتيجة تغير واقع الملكية الزراعية وطرد الألوف من قوة العمل الريفية, كما توسعت البطالة نتيجة التوزيع غير العادل للثروة الوطنية، يقابلها احتكار الامتيازات للنخبة وقلة من الفئات. ثم تبلور هذا الوعي أيضاً من خلال رصد سلوكيات النخب السياسية الحاكمة التي احتكرت السلطة السياسية, وكانت تتداول المناصب الوزارية فيما بينها كما ذكرنا, حتى أنها ركزت على مصالحها الشخصية الضيقة غير مكترثة بمشاكل المجتمع من جانب, وتعاونها الوثيق مع بريطانيا وتدخلاتها السافرة في السياسية العراقية من خلال ربط الاقتصاد العراقي وسياسة الدفاع الوطني بمصالح المؤسسات البريطانية من جانب آخر. يضاف إليها تأثير المتغير الخارجي الذي كان له الدور الفاعل في تحريك الوعي السياسي العراقي, حيث تزامن بأوقات متقاربة, منها القضية الفلسطينية وما تمخض عنها حرب فلسطين وقيام دولة إسرائيل عام 1948؛ ثورة 23يوليو1952 في مصر التي أيقظت الوعي الوطني والقومي عند العراقيين, كذلك ما حدث في إيران إبان حكم مصدق عام 1952 عند تأميمه شركات النفط الغربية مما أيقظ حس المطالبة بتعديل امتيازات شركات النفط في العراق. كما تم ربط العراق عسكرياً بالأحلاف الدولية التي لم تكن في صالح المجتمع العراقي, إذ تم ذلك في حلف بغداد عام 1955 الذي كان يرمز للعراقيين تحالف رجعي ضد وحدته الوطنية، لأنه إضافة إلى المؤسسة العسكرية مهام لا وطنية تمثلت بالدفاع عن التصالح الغربية بالمنطقة برمتها. هذه المقاربة الذهنية عند العراقيين, جسدتها أيديولوجية وسلوكية الأحزاب العراق المناوئة للنظام الملكي. إذا

تفاعلت عوامل داخلية وخارجية متداخلة ومترابطة بتعاقبها لسلسلة من الأسباب التي تفاعلت مع الظروف الموضوعية والذاتية لتنتج فيما بعد تحول سياسي جذري في حياة الدولة الفتية والمجتمع العراقي, هو: "تشويه لمبدأ الديمقراطية, كفكرة, ومنهج, وثقافة, وسلوكية" في تأريخ العراق السياسي من جانب, وربطها بفكرة الاستعمار المقيت وتبرير الاستبداد في حكم العراق.

وعليه، نرى في الخاتمة، بأن النظام الملكي الليبرالي قد فشل في:

– تحقيق ما أريد منه بترسيخ الديمقراطية البرلمانية كوسيلة لتداول السلطة سلمياً بين الجماعات والقوى العراقية المختلفة

– إنشاء مؤسسات دستورية قوية تثبت أسس الدولة الحديثة المستندة إلى مبدأ المواطنة

– تجذير الثقافة الديمقراطية وثقافة القانون في الفكر والسلوك والممارسة العراقية

– اجتثاث الأسس المادية والمعنوي للثقافة الديكتاتورية القائمة على "الولاء والخضوع والخوف من السلطة وقادتها" والذي كان من نتيجته كره الشعب العراقي لنظامه السياسي وسلطاته ومؤسساته

– الحد من التدخل العسكري الذي أفضى بالنتيجة إلى خلق ثقافة التآمر

– معالجة العلل الاجتماعية–الاقتصادية–الثقافية التي كان يعيش المجتمع العراقي في ظلها

– بناء دولة برلمانية دستورية التي أضحت شكلاً باهتاً لا قيمة له

– التأسيس المادي للهوية الوطنية العراقية, وتأسيس مجتمع المواطنة العراقي بدلاً من مجتمع المحميات العشائرية, الدينية, المذهبية, القومية, الإثنية

– وأخيراً فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية–الاجتماعية, والتنمية المستدامة, باستغلال الثروات الطبيعية الهائلة التي يمتلكها العراق

– التوزيع العادل النسبي للثروة الوطنية بين الطبقات الاجتماعية

الهوامش

1- فالح عبد الجبار، في الأحوال والأهوال، المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2008. ص 18

2- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر- العهد الملكي ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، ، المكتبة العصرية، بغداد 2006 ص.41

3- كاظم هاشم نعمة ، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات ، ط.2، بيروت 1988، ص17

4- للمزيد راجع علي الوردي،، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج.6 بغداد ص18

5 – هو في الواقع مكتب الاستخبارات البريطانية في المنطقة العربية. وقد أنشأ عام 1916وكان يضم عدداً من ضباط المخابرات وسياسيين ذوي اختصاص وخبرة في شؤون العالم العربي، وكانت من مهام المكتب جمع المعلومات المتعلقة بالعالم العربي وتجنيد قوى سياسية وتنسيق علاقاتها ببريطانيا وهذا ما تم مع الشريف حسين حيث نظموا ما يطلق عليه (بالثورة العربية). وقد أحبط المكتب فكرة تأسيس الدولة العربية الموحدة للمشرق العربي. أغلق المكتب بعد أداء مهماته الرئيسية في نهاية عام 1920، وتوزع العاملين فيه على دول المنطقة بصفتهم مندوبين ساميين في وزارات هذه الدول، وكان من بين رجاله: لورنس والسير مارك سايكس، والسير رونالد ستورز، وكورنواليس، ومس بيل وغيرهم، ومن العراقيين كان من أعضائه جعفر العسكري، ونوري السعيد ومحمد شريف الفاروقي وغيرهم.

6- مأزق الدستور نقد وتحليل، مجموعة باحثين، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت 2006 ص 18

7- في تلك الظروف أثيرت حملة معارضة في الرأي العام البريطاني ضد استمرار الهدر في الأموال البريطانية التي كان يدفعها الفرد البريطاني من خلال الضرائب حتى أصبح موضوع الانسحاب من العراق المسألة السياسية في الانتخابات البريطانية،

8- فالح عبد الجبار: معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي، دار الساقي، لندن 1993. ص46

9- حسين جميل، بداية فكرة الجمهورية في العراق، مجلة الهلال، العدد6، كانون ثاني 1965، ص96

10-جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ت: سعيد العظم، دار الساقي ، بيروت 2004. ص87

11- للمزيد راجع: محمد حديد، مذكراتي الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، دار الساقي، بيروت 2006، ص 86 وما بعدها .

12- صادق البلادي، التطور التاريخي وتأسيس الجمهورية العراقية، الثقافة الجديدة، العدد325 تموز 2008، ص28

13- اعتبر الاجتماع التداولي المنعقد في 6 كانون الثاني 1921 والذي دعا إليه جعفر العسكري بوصفه وزير دفاع الحكومة المؤقتة المشكلة قبل تأسيس المملكة بمثابة تاريخ تأسيس الجيش العراقي. في حين إن القرار قد صدر من مؤتمر القاهرة وقد نفذه المندوب السامي بتاريخ 26 أيار 1921.

14- اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ت: بدر الرفاعي، المكتبة الثقافية، بيروت وسينا، القاهرة، 1992. ص 9

15- عبد الإله بلقزيز، مستل من الجيش والسياسة والسلطة، في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 20

16- عقيل الناصري ، عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة الذاتية، 1914-1958 الكتاب الأول، دار الحصاد، دمشق 2006، ص 227

17- عقيل الناصري، 14 تموز- الثورة الثرية- عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة، الكتاب الثاني- الجزء الأول، دار الحصا، دمشق 2009، ص 89

18 - فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر - العهد الملكي، مصدر سبق ذكره . ص228

19- عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي 1921-1958، دفاعاً عن ثورة 14 تموز، الطبعة الثانية، دائرة الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2005. ص 321

20 - حول حركة الضباط الأحرار راجع كل من: د. عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم، مصدر سابق، وكذلك ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1981، د. محمد حسين الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، دائرة الشؤون الثقافية ،بغداد1983.

21- حنا بطاطو الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، ج1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1990. ص43

22- ناجي شوكت، سيرة وذكريات 80 عاماً 1894- 1974، ج1، دار الكتاب الجديد، بغداد، ص58

23- ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: دلشاد ميران، دار آراس، 2004، مستل من د. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف، بيروت 2007. ص52

24- عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق 1921-1934، دار ابن رشد، بيروت 1980. ص55

25- المصدر السابق، ص 56

26- د. عقيل الناصري ، الجيش والسلطة، ص. 65، مصدر سابق

27- فيبي مار، تاريخ العراق، مصدر سابق، ص. 88

28- د. نزار الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، آفاق عربية، بغداد، 1984، ص76

29- أمين الريحاني: ملوك العرب، بيروت, المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، المجلد الأول، 1980، ص327، مستل من مجلة دراسات تأريخية، العدد71، ص22، بغداد 2005